

مراكز الأبحاث والدراسات.. دورها وأهميتها

شمال شرق سوريا نموذجاً

مركز الفرات للدراسات

مقدمة

لكل نظرية تطبيقاتها، والنتيجة التطبيقية لأي نظرية - سواءً أكانت في العلوم الانسانية أم العلوم الطبيعية يُفترض أن تكون لصالح البشرية، أو دولة معينة؛ أو جماعة معينة؛ حسب الظروف التي تحيط بالنظرية.

وبالتالي كان من الضروري ازدياد أهمية البحوث التطبيقية لهذه النظريات، والوصول إلى نتائج أو توصيات قابلة للتطبيق في الواقع العملي.

فنظريات العلوم الطبيعية كانت نتائجها هائلة من ناحية التكنولوجيا، والثورة الصناعية التي حصلت خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر؛ هي إحدى تلك النتائج، وما زالت تلك التقنيات تتطور حتى وصلت إلى الشكل الحالي في القرن الواحد والعشرين، بحيث ما كان خيالاً علمياً قبل مئة سنة، بات حقيقة ملموسة اليوم.

كذلك ما يتعلق بالنظريات في العلوم الانسانية التي تركت نتائج واقعية، أثرت في المجتمعات البشرية، من النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

إن كل ما ذكر أعلاه يعتبر اللبنة التي تنطلق منها مراكز الأبحاث والدراسات في مختلف دول العالم، فهي تعتمد على نظريات سابقة - أو حتى وضع نظريات¹ - لإنتاج أفكار جديدة سواء على صعيد الاقتصاد، أو على صعيد السياسة، وقد تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية مراكز البحوث والدراسات حتى بات يطلقون عليها مجازاً السلطة الخامسة باعتبارها تصنف ضمن منظمات المجتمع المدني، لحيوية الدور الذي تقوم به.

باتت مراكز الدراسات مثل بيوت خبرة توجه السياسات - وحتى صناعتها - والاستراتيجيات؛ وتقدم الخبرات والاستشارات والمعلومات، حتى أصبحت تقود الجزء المهم من السياسة والإدارة في الدول المتقدمة؛ لتساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية.

وعندما نقول أن هذه المراكز تساهم في صنع القرارات، فهذا يعني تراجع شخصية السلطة، وترشيدها القرار السياسي، وتوسيع قاعدة صنع السياسة العامة، ولا يتعلق الأمر بالسياسة فقط كما ذكرنا، لأن هذه المراكز تتغلغل في جميع مجالات العلم.

في شمال شرق سوريا؛ هناك حاجة إلى التعريف بدور هذه المراكز بشكل أعمق، فمراكز الدراسات لا يُختصر عملها بالسياسة فقط، بل هناك مراكز دراسات تهتم بالعلوم والتكنولوجيا، والصناعة بشكل عام، بالإضافة إلى مراكز البحوث الخاصة بالزراعة أو الاقتصاد أو التاريخ أو التربية؛ ومراكز البحوث الاجتماعية.

إذن هناك تخصصات كثيرة قد تعمل بها مراكز الدراسات، فهناك من يعمل في مجال الطاقة مثلاً، وهناك من يعمل على تطوير المعدات العسكرية وغيرها، بالإضافة إلى صنع السياسات، والذي هو محور أغلب الدراسات التي تناولت أدوار مراكز الدراسات عند بحثك في الشبكة العنكبوتية أو غيرها.

1 بعض الدراسات أصبحت أسس لنظريات في الاقتصاد والمجتمع والسياسة، وغيرها من المجالات الحيوية، وحصلت على نوع من تراكم الخبرات، بحيث استحدثت على إثر ذلك حقول هامة تتطلبها مراحل تطورها، وازدياد الحاجة لمثل بعض الفراغات الحيوية.

التمهيد

يعتبر البحث العلمي² الطريق الوحيد للمعرفة حول العالم، وإيجاد الحلول لمختلف المعضلات التي تتعرض لها المجتمعات، سواءً أكانت علمية أم اجتماعية، ولا شك أن أحد معايير تحضّر الأمم يُقاس بمدى اهتمامها بالبحث العلمي. لذا فمن الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام بالمؤسسات والمراكز التي تركز على تطوير البحوث العلمية ونتاج الأفكار، ومن هذا المنطلق ستقوم هذه الدراسة بإظهار مدى أهمية مراكز الدراسات والأبحاث في تطوير السياسات، وكيف أن تطور أي دولة يعتمد بشكل جديّ على عدد مراكز الدراسات كما ونوعاً، والتي باتت تشكل أحد المؤشرات القوية على تقدمها، بالإضافة إلى أهمية إيلاء الاهتمام اللازم لمراكز الأبحاث في منطقة شمال شرق سوريا، في سبيل تطوير المنطقة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ستعرض الدراسة مفهوم القرار السياسي، ونماذج صناعة القرار، وكيف أن النموذج العلمي الذي تتبّعه مراكز الدراسات هو الأهم في صنع السياسات واتخاذ القرارات. تعتمد الدراسة على أحدث الإحصائيات العالمية لمراكز الدراسات، لعمل مقارنة بين تلك المراكز على مستوى العالم، ثم الشرق الأوسط، ثم إقليم كردستان العراق وصولاً إلى منطقة شمال شرق سوريا بالتحديد.

تعريف مراكز الدراسات

عند قراءتك لأي دراسة تتعلق بمراكز الدراسات ستجد أنه لا أحد قام بتحديد تعريف دقيق لمراكز الدراسات، لأنه في الواقع لا يوجد تعريف محدد لها، لكن إجمالاً يمكننا القول أن كل مراكز الدراسات تقع تحت خانة خزانات الأفكار أو التفكير أو الفكر، وهي ترجمة ما جاء في اللغة الانكليزية بـ *الثنيك تانكس*³ (Think tanks). والثنيك تانكس (خزانات التفكير) هي عبارة عن منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز مخصص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو حول العديد من القضايا المتنوعة سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة أحد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة، بحيث أصبحت تلك المراكز واحداً من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في الدولة من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها من الأبحاث والمؤتمرات⁴ والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تنشرها إلى درجة أصبحت مهمة مراكز التفكير ليست فقط لتقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية لكنه يتناول مشكلة معينة بصورة مباشرة ويقدم للمختصين وصانعي القرار في الدولة أو في القطاع الخاص بدائل يمكن أن يختار أفضلها أو قد يقدم بديلاً واحداً لا بد من الاعتماد عليه من قبل الجهة المعنية.

² البحث العلمي أو البحث أو التجربة التنموية هو أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها. أيضاً هي وسيلة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، أو اكتشاف حقائق جديدة عن طريق المعلومات الدقيقة.

³ مصطلح الـ *Think tanks* هو مصطلح أمريكي، ففي الأدبيات الأمريكية هناك ميل إلى استخدام مصطلح: خزانات الأفكار، علب الأفكار، علب الأدمغة. أما أوروبا وخاصة فرنسا يستعمل مصطلح مخابر الأفكار، فضاءات الأفكار، مركز الخبراء، هذا في الأدبيات الأوروبية خاصة في فرنسا.

⁴ المؤتمر: عبارة عن تجمع على مستوى عالي من التمثيل السياسي أو العلمي، ويكون على هامشه عدد من الندوات وورش العمل.

كانت خزانات التفكير في الماضي تقدم النصح للجهات الحكومية، وكانت تستهدف استراتيجية محددة وهي السعي إلى المشاركة في صنع القرار السياسي العام، وبالتالي ترتبط بالجهات الحكومية، مما يعني عدم استقلاليتها، لكن مراكز الأبحاث الحالية لا تعرف نفسها في الوثائق الرسمية على أنها خزانات تفكير، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية (Non-Profit organization NGO) أو منظمة غير ربحية (Non-Profit organization NPO). والمصطلح الأخير يعد إحدى التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكي.

لذا هناك من يقول أن مراكز الفكر Think Tanks تشبه مراكز البحوث والدراسات شكلاً، لكنها تختلف عنها غايةً ومضموناً، إذ أن مراكز البحوث والدراسات تهدف إلى تقديم تحليل أكاديمي وموضوعي صرف، أما مراكز الفكر فتستهدف استراتيجية محددة، وهي السعي إلى المشاركة في صنع القرار السياسي العام، والهدف من كل ذلك هو نقادي السمعة الشبه سلبية لخزانات التفكير المرتبطة بالجهات الحكومية.

ويرجع أول استخدام مدون لعبارة Think Tanks إلى الخمسينيات والسبعينيات إذ تم استخدام هذه العبارة بشكل عام للإشارة إلى مؤسسة راند⁵ (Rand Corporation) للأبحاث؛ وإلى المجموعات الأخرى التي ساعدت القوات المسلحة الأمريكية عسكرياً.

وقد قامت مؤسسة راند بتعريف مراكز الأبحاث بالتعريف التالي: "تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة التي يتحدد هدفها بإجراء أبحاث مركزية ومكثفة، وتشغل على تقديم الحلول والمقترحات للمشاكل المدروسة بصورة عامة وخصوصاً في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالتمسح".

ومن أحد التعاريف الدقيقة هي التي قالها الأستاذ في العلاقات الدولية بجامعة جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ هوارد. ج. وياردا؛ حيث قال: "إن مراكز الفكر ليست جامعات أو كليات وليس لديها طلبة؛ ولكن يمكن أن يكون لها طلبة متدربون⁶ وهي لا تقدم برامج دراسية لكنها تنظم المنتديات وورشات التدريب، كما أن ما يميزها أنها تبتعد عن تقديم المعرفة السطحية البسيطة في كل المجالات، بل هي تركز بشكل معمق على قضايا أساسية في السياسات العامة، هي ليس مراكز علمية مانحة فهي لا تعطي تمويلاً للبحث العملي، بل إنها تبحث عن تمويل من مؤسسات مانحة ومن الدول وغيرها من مصادر التمويل، هي مؤسسات منتجة (للبحوث العلمية) ولكنها غير تجارية ربحية قد تشابه جماعات المصالح مع أن هدفها هو البحث وليس تحقيق النفوذ إلا أنها قد تمارس النفوذ لدعم الأبحاث التي تقدمها".

التطور التاريخي لمراكز الدراسات

تعتبر أوروبا هي الأولى في إنشاء مراكز الأبحاث، ثم انتقلت فكرة هذه المراكز إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاتحاد السوفياتي (سابقاً).

وإذا أردنا معرفة بدايات نشوء ما يسمى بمراكز الفكر؛ فإن البدايات الأولى لظهورها يعود إلى القرن الثامن عشر في أوروبا، حيث كان يوجد ما يسمى بالكراسي العلمية؛ خاصة في إيطاليا،

⁵ مؤسسة راند (Rand Corporation) متخصصة بالتعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والاستراتيجية غالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي، وهي في الوقت ذاته مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست سنة 1948 بتمويل خاص كمؤسسة لا تهدف إلى الربح.

⁶ تساهم مراكز الأبحاث في تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لتسلم الإدارات السياسية العامة بالدولة، وهذا ما يحدث فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية كما سنرى لاحقاً. فمن أحد مهام مراكز الدراسات فتح دورات تدريبية للجيل الصاعد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لتسلم الإدارات السياسية العامة للدولة.

والتي كانت تُعطى لأهم الشخصيات العلمية؛ وتجتمع في الكنائس والقصور للتداول والتشاور؛ وكان يأخذ برأيها من الملوك والأمراء، وكان أولها نشأة "كراسي الدراسات الشرقية" في بولونيا وفي باريس.

وتُعدُّ بريطانيا سبّاقة إلى إحداث الشكل الأولي لمراكز البحث سنة 1831 بإنشاء المعهد الملكي للدراسات الدفاعية؛ كما أنشأ في بريطانيا كذلك وفاقية ديمورنت في جامعة اكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية؛ وكانت هذه الأشكال الأولى لمراكز البحث.

وخلال بدايات القرن العشرين والحرب العالمية الأولى؛ تطور نوعاً ما شكل هذه المراكز، إذ برز الاهتمام بها في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء معهد كارنيغي (Carnegie Endowment)⁷ للسلام عام 1910، ليكون أول مركز أبحاث، بشكله الحديث، ثم تلا ذلك معهد بروكينغز (Brookings Institution) عام 1916، ومعهد هوفر عام 1918، ومجلس العلاقات الخارجية 1921، وكذلك المكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد 1920، كما أسس في فرنسا المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، وفي ألمانيا الأكاديمية الألمانية للسلام 1931.

ولكن ما كان يلاحظ عن هذه المؤسسات هو عدم فعاليتها واقتصارها على الإنتاج العلمي؛ والبحوث الأكاديمية النظرية، فكان الدور الذي تلعبه محدوداً للغاية فيما يخص التأثير على صناعة القرار.

وتُعدُّ مرحلة الحرب العالمية الثانية مرحلة حاسمة في تاريخ نشأة مراكز الفكر، وتُعدُّ الانطلاقة الحقيقية لها بشكلها الفعال كما نعرفه اليوم، وذلك يعود لظروف الحرب القاسية خاصة على الدول الأوروبية التي كانت منهكة من الحرب إلى جانب توقف نشاطها الاقتصادي؛ وقلة الموارد في مواجهة التحديات الصعبة، وأمام هذه الظروف كانت الفكرة في الاعتماد على مجموعة كبيرة من الخبراء في مخلف المجالات لمشاركة العسكريين في اتخاذ القرارات الحربية وذلك باستغلال أقل الموارد لتحقيق أهم الأرباح.

وفي بريطانيا تم الاستعانة بعلماء رياضيات وفيزياء واحصاء وعلماء الطبيعيات وغيرهم؛ وأنشأ ما يسمى بفرق بحوث العمليات، والتي كانت تجتمع في لقاءات مكثفة إلى جانب القيادات العسكرية حيث تم ابتكار العديد من النظريات في صناعة القرار والتي طورت فيما بعد وتعد اليوم النظريات الأهم في دراسة عملية صناعة القرار وهي النظريات الكمية: (نظرية الألعاب، شجرة القرار، البرمجة الخطية.. إلخ) وقد اكتسبت هذه الفرق الخبرة العالية في مجال اتخاذ القرار ووضع الاستراتيجيات العسكرية وفق حسابات دقيقة مكنت الحلفاء من تحقيق انتصارات تاريخية.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية ونتيجة للدمار والضعف الذي كانت تعاني منه الدول الأوروبية، تم الاستغناء عن فرق بحوث العمليات؛ ظناً منها أنها لم تعد في حاجة إليها؛ والأفضل أن يتم توجيه التمويل إلى تعميم ما دمر بعد الحرب؛ بدلاً من الإبقاء على هؤلاء الخبراء، وتحمل عبء أجورهم.

لكن صناعات القرار في الولايات المتحدة الأمريكية تقطنوا إلى الهيمنة البالغة لهذه الفرق والخبرة الكبيرة التي اكتسبتها في الميدان، فأعيد توظيف هذه الخبرات في الولايات المتحدة بدايةً في المجال العسكري ثم في باقي المجالات التي تُعنى بها السياسات العامة من اقتصاد وشؤون تعليمية وصحية، ومع تطور العلوم الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ شهدت تلك الفترة انتشاراً كبيراً لمراكز الفكر بشكلها الحديث؛ برز دورها من خلال الممارسة الفعّالة

⁷ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (بالإنجليزية: Carnegie Endowment for International Peace) مؤسسة خاصة غير ربحية مكرسة لتعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. أسسها أندرو كارنيغي عام 1910 كمؤسسة غير حزبية.

⁸ معهد بروكينغز (Brookings Institution) هو مؤسسة غير ربحية تأسست عام 1916؛ تعنى بالسياسات العامة وتتخذ من واشنطن العاصمة مقراً لها.

لدورها في تطوير الولايات المتحدة وإعادة اعمار الدول الأوروبية بعد الحرب ليزداد عددها بعد ذلك، وتنتشر عبر كل دول العالم واليوم هي مؤسسات ذات نفوذ كبير وصلة كبيرة بصناع القرار.

بعد الحرب العالمية الثانية وبزوغ الولايات المتحدة كقوة منتصرة، أصبحت الحاجة ملحة أكثر بالنسبة لصانع القرارات للحصول على خبرات مراكز الفكر من أجل التأسيس لسياسات جديدة للأمن القومي والسياسات الأمنية، في مايو 1948 أنتت مؤسسة راند (Rand Corporation) إلى الوجود، ولم تكن راند مثل سابقتها من مراكز الفكر؛ ذلك أن نشأتها دشنت لجيل جديد من مراكز الفكر، فهي معهد لأبحاث السياسات؛ يمول من قبل الحكومة الفيدرالية والهيئات الحكومية الأخرى، لأن أهدافها البحثية تسعى لمخاطبة اهتمامات صانعي القرار، وكانت نشأة راند قد أوحى بإقامة عدد آخر من مراكز الفكر على شاكلتها مثل معهد هدسون الذي أسس عام 1961.

وتجد الإشارة إلى أن تطور الاهتمام بمراكز الفكر في الولايات المتحدة قد رافقه اهتمام هذه الدول بالهيمنة والسيطرة، حيث أدركوا أنه لا توجد وسيلة تعوض قدرة العلم على كشف خبايا الأمور واكسابها القوة التي ترغب بها الهيمنة على العالم اقتصادياً وسياسياً وثقافياً في كل الميادين، وهذا ما جعلها تريح الحرب الباردة؛ وتنتقل بعدها إلى السيطرة الأكبر على العالم.

مدى تبعية مراكز الدراسات واستقلاليتها

من المفترض أن تكون مراكز الدراسات مستقلة من ناحية العمل البحثي، لأن تكوينها وأفكارها واستراتيجيتها تقرر على الدول أن تكون مستقلة، لأن البحث عن المعرفة إن لم يكن مستقلاً لن يكون هناك وصول نتائج علمية وحقائق موضوعية، لذا مفهوم التبعية لمراكز الدراسات فيه بعض المغالطة، لأن هذه المراكز حتى لو كانت تابعة للحكومات يجب أن تكون مستقلة من ناحية العمل البحثي كما ذكرنا، فمراكز الدراسات من الطبيعي أن تعمل من أجل أبناء المنطقة أو الدولة أو أي كيان اجتماعي كان، فحماية المناطق التي تقام فيها المراكز هي مهمة الجميع، وليس فقط وزارة الدفاع وهيئات الحماية وغيرهم فيما لو كان الحديث عن الأمن.

مراكز الدراسات قد تتحاز لتوجه معين، لكن هذا التوجه يجب أن يكون لصالح المنطقة أو الدولة، وإن لم يكن كذلك، فهذا يعني أن أصحاب القرار أنفسهم تابعين لأجندات معينة، وبالتالي لن يكون لإنتاجات مراكز الدراسات أي معنى.

فلم نجد يوماً أن مراكز الدراسات في أمريكا عملت من أجل روسيا مثلاً، ولا مراكز الدراسات في ألمانيا عملت من أجل بريطانيا مثلاً أو اليابان.

الاستخبارات التركية قامت أكثر من مرة باختراق المواقع الإلكترونية الكردية، وتعطيل هذه المواقع، هذه أيضاً نوع من الحرب، لكن هذه الاستخبارات تعمل من أجل تركيا، فهل يمكن أن نقول عن هذه الاستخبارات إنها تابعة للنظام الحاكم؟ حتماً لا، لأنها تعمل لصالح الدولة التركية، فلن تخنق هذه الاستخبارات بمجرد إزاحة النظام الحاكم عن السلطة!

وباختصار يمكن القول إن مراكز الدراسات عندما تكون تابعة لجهة معينة، فسيظهر ذلك في إنتاجاتها الفكرية، وبالتالي ستفقد مصداقيتها كباحثة عن المعرفة.

عالمياً هناك عدة تصنيفات لمراكز الفكر؛ وذلك لتعدد وتنوعها؛ وبالتالي فقد اختلفت المعايير التي تصنف على أساسها فنجد منها:

1- التصنيف حسب الانتماء: ويحدد طبيعة المرجعية التي ينتمي إليها المركز وهي كالتالي:

● **مراكز البحث الحكومية:** وتخضع في انتمائها وتمويلها للقطاع الحكومي الذي يحدد إدارة المركز والمجالات البحثية الخاصة به، وبالتالي فهو مرتبط بالدولة؛ وما يميز هذا النوع هو سهولة التمويل وقربه من صنّاع القرار، لكن بالمقابل فهو لا يتمتع بالاستقلالية الكافية بتأثير البيروقراطية الحكومية؛ ولا يكون حراً في ابداع الأفكار الجديدة.

● **المراكز البحثية الغير الحكومية:** وهي مراكز لا ترتبط بالدولة وهي تنتمي إما للقطاع الخاص أو المجتمع المدني؛ وهي في كل الحالات غير ربحية وتنقسم إلى:

المراكز المنتمية للمجتمع المدني: تتميز بالاستقلالية؛ وتحصل على التمويل عن طريق التعاقد مع مختلف الهيئات الداعمة للبحث العلمي أو الوقف أو الهبات؛ ومن اشتراكات الأعضاء؛ وغالباً تتجه اهتماماتها إلى قضايا مختلف فئات المجتمع.

المراكز البحثية التابعة للقطاع الخاص: وهذا النوع من المراكز تنشؤها الشركات الخاصة لإنجاز البحوث التي هي بحاجة إليها؛ وذلك لمساعدتها في وضع استراتيجياتها المستقبلية في ظل المنافسة الاقتصادية الشديدة؛ وذلك بهدف تحقيق النجاح والأرباح؛ وترتبط هذه المراكز في تمويلها بالمؤسسات المنشئة لها.

2- التصنيف وفق الاتجاه السياسي والإيديولوجي:

قد تدعم مراكز الأبحاث اتجاهاً إيديولوجياً معيناً؛ وبالتالي فإنها تتجه لنشر هذه الأفكار ودعمها؛ من خلال الأبحاث التي تقدمها؛ وتصدرها، ومن أنواعها:

- مراكز الأبحاث ذات التوجه الليبرالي.
- مراكز الأبحاث ذات التوجه الاشتراكي.
- مراكز الأبحاث ذات التوجه المحافظ أو الديني.
- مراكز الأبحاث ذات التوجه الوطني.

3- التصنيف وفق معيار الاستقلالية

نجد من خلال هذه التصنيف الأنواع التالية:

المراكز البحثية المستقلة، وتتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال.

المراكز البحثية الشبه مستقلة؛ هي المستقلة عن الحكومة لكنها ترتبط بجماعات المصالح.

المراكز البحثية التابعة للجامعات.

المراكز البحثية المرتبطة بالأحزاب السياسية سواءً بشكل رسمي أو غير رسمي.

ويمكن أن تكون جهات ارتباط هذه المراكز مختلطة بالقطاع الحكومي والخاص وذلك لتنظيم مزايا الملكية الحكومية والفردية، وتقليل آثار الطبقات التي تعترض عمل المراكز عند ارتباطها بالجهات الحكومية أو الفردية .

وظائف مراكز الدراسات

تلعب مراكز الدراسات دوراً مهماً في توجيه السياسات كما ذكرنا آنفاً، ولا بد من الحديث بشكل تفصيلي عن أدوار مراكز الدراسات، لأن ذلك قد يكون خافياً على الكثيرين حين تناولهم لهذا الموضوع، فمن أهم أدوار مراكز الدراسات والتي تؤثر على صنّاع القرار السياسي هي:

- التأثير في تفكير الحكومات من خلال تقديم الأفكار الجديدة؛ والرؤى الإبداعية؛ وترشيد السياسات العامة، لذا نجد أن خطة مارشال⁹ لدعم أوروبا وإعادة بنائها بعد الحرب العالمية الثانية جاءت من معهد بروكينغز.
- الدخول كطرف توفيقى بين الأطراف الحكومية المتنازعة؛ والمختلفة لتقريب وجهات النظر المتباينة حول إعداد سياسة معينة، وفي شمال شرق سوريا مثلاً، يمكن الدخول كطرف توفيقى بين المجلس الوطني الكردي والإدارة الذاتية.
- القيام بالدور الاستشاري للحكومات في القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الانجاز والقرار.
- توفير قاعدة بيانات بحثية لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة.
- ممارسة دبلوماسية المسار الثاني أو الموازي (تلعب وزارة الخارجية دبلوماسية المسار الأول) من خلال إرسال بعض خبراء المراكز البحثية من قبل مؤسسات حكومية معينة للتفاوض بشأن قضايا محددة، كما حصل قبل اتفاقية أوسلو، عندما قام تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وكما حصل - أيضاً - من خلال الدور الذي لعبه جيمي كارتر في قضايا عالمية مختلفة؛ كقضية جنوب السودان.
- مرافقة خبراء مركز الأبحاث والدراسات للوفود الرسمية كخبراء في القضايا التي تكون محل نقاش وتفاوض.
- توفير المواهب من خلال سياسة الباب الدوار (تبادل للمراكز والأدوار) بين المراكز البحثية والمناصب العليا في الدولة، ففي كثير من الأحيان يتم اختيار وتكليف بعض خبراء المراكز للعمل في المناصب العليا، والعكس أيضاً صحيح، إذ أن كثيراً من المسؤولين عندما يتركون مناصبهم يذهبون للعمل في هذه المراكز كخبراء أو باحثين أو مستشارين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء، فعلى سبيل المثال، أن كل رئيس جمهورية في الولايات المتحدة؛ يقوم بتعيين حوالي 4000 مسؤول حكومي في مناصب سياسية وإدارية وقضائية هامة، من بينهم 600 شخص كوزراء ومستشارين ونواب الوزراء ومساعدى الوزراء وموظفي البيت الأبيض، وحوالي 1000 شخص كسفراء وقضاة، وحوالي 2200 كمستشارين وأعضاء في اللجان المختلفة، وعادة ما يتم اختيار هؤلاء حصراً من مراكز الأبحاث، منهم مثلاً: هنري كيسنجر، مارتن اندك، وارن كريستوفر، الكسندر هيغ، ريتشارد بيرل، بول وولفيتز، مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجية السابقة في عهد كلينتون، تعمل الآن في المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي (NDI)، كولن باول، صامويل هنتنغتون، دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، ريتشارد أرميتاج، زلماي خليل زاد، جون بولتون، فرنسيس فوكاياما، كونداليزا رايس، بل أن 60% من مساعدي وزراء الخارجية في الولايات المتحدة جاؤوا من مراكز الأبحاث.
- لعب دور القناة الإعلامية للمسؤولين الكبار، عندما يعتمدون على بعض مراكز الأبحاث المقربة في إرسال رسائل استباقية أو تعابير فورية أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة إلى بعض الأطراف حول قضايا أو أزمات معينة.
- تمثل المراكز البحثية قناة اتصال مباشرة أو غير رسمية بين كبار صناع القرار في الدولة، وبعض الأطراف الخارجية لمعرفة مواقفها وأطروحاتها وآرائها السياسية وطبيعة أدوارها واهتماماتها، والاتجاهات الدولية السائدة من خلال المشاركة في أنشطة

⁹ مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية؛ ووزير الخارجية الأميركي منذ يناير 1947.

- علمية مشتركة أو دعوة هذه الأطراف إلى الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المراكز البحثية.
- تمثل مراكز الأبحاث مجسّات للاستشعار المبكر (قرون استشعار) واستقراء المستقبل من خلال دورها في الاستشراف المستقبلي استناداً إلى قواعد علم المستقبلية لمساعدة صناع القرار على التخطيط الاستراتيجي للمستقبل.
- ترشيد أو عقلنة القرار السياسي للمسؤولين وصناع القرار، لتقليل احتمالية الخطأ أو الفشل في صنع ورسم السياسة العامة.
- تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي، وقدرتها على التكتل والضغط لمصلحة فئة معينة أو تحقيق سياسة معينة.
- إن مراكز الأبحاث تشكل الصلة بين عالم البحث والدراسة وعالم السياسة، فهي التي تمد الجسور بين المعرفة والسلطة.
- تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة، وتقديم توضيحات للجمهور تتعلق بتلك السياسات حتى يتسنى له فهمها.
- البحث عن أولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار إليها، وإعطاء تصوّر لسبل حلها.

إن هذه الأدوار التي تلعبها مراكز الأبحاث والدراسات، جعلت الحاجة إليها كالماء والهواء بالنسبة لصناع القرار السياسي، لرسم السياسة العامة للدولة، والتخطيط الاستراتيجي الناجح، بعيداً عن السطحية في التفكير أو الارتجال والاستعجال في القرارات، بل لا يمكن بناء دولة متقدمة ما لم تكن مراكز الأبحاث والدراسات فيها متقدمة وفاعلة في عملها.

تمارس مراكز الدراسات - على المستوى المحلي - دورها في التأثير على صناع القرار، أو صياغة السياسات العامة من خلال عدة أشكال أو وسائل بعضها مباشر وبعضها غير مباشر، بعضها يكون له تأثيره على المدى البعيد، وبعضها يكون تأثيره على المدى القصير، مثل:

- 1- **الأنشطة العلمية التفاعلية:** (عقد المؤتمرات، الندوات ورش العمل¹⁰ حول قضايا تقع ضمن القرار السياسي سواء في الحاضر أو المستقبل).
- 2- **الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة:** وعادة تكون هذه الحلقات بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا بعينها أو إعداد سياسات عامة.
- 3- **وسائل الإعلام:** من خلال اللقاءات التي تجريها وسائل الإعلام مع خبراء وعاملين في مراكز الدراسات والبحوث للاطلاع على آرائهم وتحليلهم العلمي للقضايا السياسية المختلفة.
- 4- **المشاركة في النشاط العام** (مشاركة الخبراء في الأنشطة العامة عن طريق إلقاء محاضرات أو ندوات جامعية أو في الساحات الثقافية).
- 5- **النشر العلمي** والمؤلفات العلمية والدوريات المتخصصة.

ولكي نفهم كيفية تأثير مراكز الدراسات على القرار السياسي يجب أن نعرف أولاً ما هو القرار السياسي وما هي نماذج القرار السياسي.

¹⁰ ورشة العمل عبارة عن اجتماع عدد من المشاركين لا يزيد عن 10 أشخاص؛ على طاولة دائرية لمناقشة موضوع معين؛ للخروج بتوصيات وحلول للمشكلة المطروحة اعتماداً على الخبرات السابقة.

القرار السياسي ونماذج صناعة القرار

القرار السياسي هو ذلك القرار الذي تتوفر فيه واحدة من مجموعة عناصر مختلفة أهمها أن يكون صادراً عن شخص ذي صفة سياسية أو من خلال أحد أجهزة السلطة أو الإدارة السياسية. وهناك من يقول أن القرار السياسي في أبسط صورة لتعريفه هو محصلة التفاعل ما بين عاملين على الأقل في عقل صانع هذا القرار، العامل الأول: هو القناعات الشخصية لصانع القرار، أي رؤيته الذاتية للواقع ومقدار فهمه للمعطيات المتوفرة، أما العامل الثاني: فهو المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار سواءً أكان من مصادر علنية أم سرية.

لكن سنتعرف الآن على نماذج صناعة القرار السياسي، وبالتالي أفضل النماذج التي يجب أن يتقيد بها صانع القرار أيّاً كان، سواءً أكان شخصاً أم مؤسسة، كي يكون القرار سليماً، وبعيداً عن الفردانية أو الذاتية.

في هذا الصدد، يوجد أربعة نماذج لصناعة القرار، هي:

1- **النموذج الفردي:** الذي يصدر فيه القرار عن قيادة فردية، ويمثلها النظم الدكتاتورية.

2- **النموذج الحزبي العقائدي:** الذي تتجاهل فيه القيادة السياسية وأصحاب القرار السياسي المتغيرات المحلية والعالمية في مقابل التمسك بقولب ثابتة في إصدار القرارات.

3- **النموذج البيروقراطي:** ويعتمد فيه صانع القرار على مؤسسات بيروقراطية، وتحليلات وتفسيرات مشوهة، وبالتالي بدائل خاطئة وذلك بسبب رغبة قادة هذه المؤسسات البيروقراطية في إرضاء الرؤية الذاتية لصانع القرار - والمعروفة لديهم سلفاً- بقصد التقرب منه وانتزاع أكبر قدر من اختصاص الآخرين.

4- **النموذج العلمي:** ويتبع فيه صانع القرار خطوات المنهج العلمي في بناء القرارات والبدائل من خلال كوادر علمية ومتخصصة في كافة المجالات والتخصصات التي تخص شأن القرار السياسي في الدولة.

وهذا النمط الأخير هو الذي تؤدي فيه مراكز البحوث والدراسات أدوارها البارزة وتظهر فيها نتائجها الملموسة؛ حيث تنحسر الفردية في اتخاذ القرارات ويحل محلها التفكير العلمي الجماعي الذي يتوافر في مراكز والبحوث والدراسات.

المتغيرات التي تؤثر على بناء القرار

تمر عملية صنع القرار في أي دولة بثلاث مراحل رئيسية، هذه المراحل هي: مرحلة ما قبل القرار؛ وهي المرحلة الفكرية التي تمثل الإعداد الفكري والعلمي والمعرفي للقرار، ومرحلة ما بعد اتخاذ القرار؛ وهي المرحلة التنظيمية التي يتم فيها إعلان القرار، ومرحلة ما بعد القرار أو المرحلة السياسية.

وتقوم مراكز البحوث والدراسات فيما يتعلق بالمرحلة الفكرية (إعداد وتهيئة الدراسات والمعارف والمعلومات التي تقدم لصانع القرار) بعدد من الواجبات المعرفية والثقافية ذات الطبيعة السياسية، التي تمثل إدراك أهم المتغيرات التي تؤثر على بناء القرار وصناعته، وهذه المتغيرات هي:

1- **البيئة الخارجية:** بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وجوانب التداخل والتفاعل فيها.

2- البيئة الداخلية للقرار، وتتكون من المتغيرات والأوضاع الاجتماعية السائدة، وكذلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية للدولة، وجماعات الضغط، والأحزاب، والإمكانات الذاتية للدولة، وحالة المجتمع ودرجة تماسكه.. إلخ.

3- الضغوط التي تمارس بشأن اتخاذ القرار في موضوع ما، إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلاً.

4- الهيكل التنظيمي للسياسة الخارجية للدولة التي تقوم باتخاذ القرار لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والشأن الدولي.

5- القيم والمعتقدات التي تهيمن على منهجية تفكير واضع القرار واتجاهات نظام القيم لديه.

6- كفاءة نظام المعلومات أو دقته، ومدى توافر الموضوعية والمهنية والسرعة في الحصول على المعلومات وتوفيرها لصانع القرار.

تفعيل مراكز البحوث والدراسات

هناك خطوات عدة يجب اعتمادها إذا ما أريد لمراكز البحوث والدراسات مواكبة حركة البحث والتطور العلمي في العالم وهي كالتالي :

1- النضوج السياسي

تعتمد مسيرة مراكز البحوث والدراسات على حالة النضوج السياسي للدولة والأنظمة السياسية، إذ كلما اتسم النظام السياسي بهذه الصفة كلما توفرت دفعة قوية لبناء وعمل المراكز البحثية، إذ أن توفر البيئة المناسبة لإقامة هذه المراكز تقتضي الإيمان بأولوية النضج الفكري وعلى حساب الاتجاه السياسي وعلى خلاف ما يطرح محاوره في البيئات المتخلفة من تغليب للوجهات السياسية على المسارات الفكرية والعلمية .

2- حرية العمل البحثي

إن توفر الجو للعمل الديمقراطي والتي تحيط بالمراكز البحثية سيوفر الحرية الكافية في تناول ما تراه مناسباً من حقول المعرفة أو في القدرة على الوصول الى المعلومات التي يقتضيها عمل هذه المراكز .

أما في ظل غياب حرية العمل، فإن هذه المراكز تظل مقيدة الحركة والإمكانات وتظل نتائجها هامشية وغير مجدية علمياً .

3- توفر البيانات

إن العمود الفقري في عمل مراكز البحوث والدراسات يتجسد في توفر قاعدة البيانات المتكاملة التي تقتضيها البحوث في الحقل المعرفي المطلوب، وبخلافه ستكون النتائج مشوهة وبعيدة عن جوهر الموضوع المراد البحث عنه؛ وغير قادرة على معالجة نقاط الضعف في المجتمع والتي تشكل صلب عملها ومبرر وجودها. كما يجب في هذا الشأن التحرر من قيود سرية المعلومات

وعليه يجب إصدار تشريعات تحكم عمل مراكز البحث العلمي؛ وتسهل عليها إمكانية الوصول إلى البيانات المطلوبة باعتبار أن ما سنتجزه هو لخدمة المجتمع ومتخذي القرار .

4-القناعة بدور مراكز الأبحاث والدراسات

قناعة المجتمع وصانعي القرار بنتائج هذه المراكز يعد عاملاً أساسياً في استمرار عملها, ومنحها الثقة اللازمة لتطوير آليات عملها.

4- استقلالية المراكز

بحيث توفر أوسع مساحة للتفكير العقلي والعلمي والمنطقي, وهذا يعني استقلالية المراكز في قراراتها ونتائج أبحاثها وعدم توجيهها وفقاً لغايات معينة أو جهات محددة .

6 - التمويل المحلي

اعتماد المراكز على مصادر أجنبية تجعلها أسيرة لتلك الجهات في طبيعة أبحاثها والنتائج التي تتوصل إليها, وهذه النقطة لها أهميتها في ظل العولمة وانفتاح الآفاق أمام الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات لممارسة تأثيراتها على تلك المراكز من أجل شراء ذممها وبذلك فإن هذه المراكز يجب أن تحافظ على هويتها الوطنية والعلمية والأكاديمية، لذا فالأفضل أن تقوم الجهات الوطنية بالتمويل.

7- جودة الباحثين

تعتمد فعالية مراكز البحوث على مدى قدرتها على احتضان الكفاءات العلمية البحثية, فبقدر امتلاكها للكفاءات العلمية تكون دراستها أكثر فائدة للدولة والمجتمع.

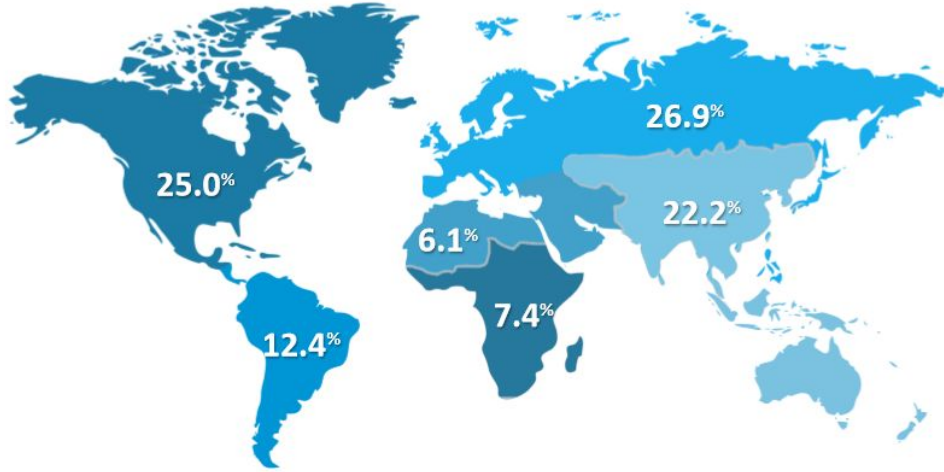
مراكز الأبحاث والدراسات عالمياً

في نهاية كل سنة تخرج جامعة بنسلفانيا الأمريكية بتقرير سنوي عن مراكز الدراسات العالمية، وآخر تلك التقارير هو تقرير شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2018، حيث بلغت مراكز الأبحاث في العالم 8248 مركزاً بحثياً كما هو موضح في الجدول رقم (1):

المنطقة	عدد مراكز الأبحاث
أوروبا	2219
أمريكا الشمالية	2058
آسيا	1829
أمريكا الجنوبية والوسطى	1023
الصحراء الأفريقية	612
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	507
المجموع	8248

جدول (1): عدد مراكز الأبحاث حسب المناطق في العالم حسب إحصائيات عام 2018

وتبين الخريطة التالية النسب المئوية لمراكز الأبحاث في العالم:



التوزيع الجغرافي لمراكز الفكر حسب إحصائيات ديسمبر 2018

بلغت مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة حسب نفس التقرير 1871 (الجدول رقم 2)، محتلة المركز الأول من حيث العدد، ثم يأتي بعدها الهند¹¹، والتي كانت تحتل المركز الرابع في عام 2017، ليصبح عدد المراكز فيها 509 مركزاً، متجاوزة الصين 507 التي تأتي في المركز الثالث، والمملكة المتحدة 321 التي تأتي في المركز الرابع، وتأتي ألمانيا في المركز السادس بـ 218 مركزاً، وروسيا في المركز السابع 215، كل ذلك موضح في الجداول المرفقة، مع ملاحظة أن هذه التقرير يسمي كل مراكز الأبحاث الموجودة في تقريره بخزانات الفكر Think Tanks.

طبعاً يتم اختيار عدد المراكز اعتماداً على معايير دقيقة سنشرها لاحقاً، ومن الأرقام المذكورة داخل الجداول يمكن أن نجد علاقة ما بين عدد مراكز الأبحاث وتقدم كل دولة، فمن الطبيعي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في أعلى القائمة بهذا العدد الهائل من مراكز الأبحاث، حيث تحتوي العاصمة واشنطن فقط على 408 مركز بحثي، فأمريكا تقطنت إلى أهمية هذه المراكز كما ذكرنا سابقاً، وكانت النتيجة أنها تحتل الدولة الأولى في عدد مراكز الأبحاث.

عدد مراكز الفكر	الدولة	تسلسل
1871	الولايات المتحدة	1

¹¹ سترسل الهند مركبة فضائية غير مأهولة إلى القمر في هذه السنة (2019)، وتكون بذلك رابع دولة تتجز ذلك بعد الاتحاد السوفياتي وأمريكا والصين، وكانت الهند قد أرسلت مسباراً (لم يحط) على القمر قبل حوالي 10 سنوات.

509	الهند	2
507	الصين	3
321	المملكة المتحدة	4
227	الأرجنتين	5
218	ألمانيا	6
215	روسيا	7
203	فرنسا	8
128	يابان	9
114	إيطاليا	10

جدول (2): ترتيب الدول الأكثر حيازة لمراكز الأبحاث حسب احصائيات 2018

والجدول رقم (3) يبين عدد مراكز الأبحاث في ولايات أمريكا وحدها.

عدد مراكز الفكر	الولاية
408	واشنطن (D.C)
176	ماساتشوستس (Massachusetts)
172	كاليفورنيا (California)
150	نيويورك (New York)
107	فرجينيا (Virginia)
64	إيلينوي (Illinois)
50	تكساس (Texas)
44	كونيتيكت (Connecticut)
41	بنسلفانيا (Pennsylvania)
36	نيوجيرسي (New Jersey)

جدول (3): عدد مراكز الأبحاث في بعض ولايات أمريكا

مراكز الأبحاث الشرق الأوسطية والعربية

إن أغلب الدول التي تقع في منطقة الشرق الأوسط تعتبر من الدول النامية، ورغم بعض الخطوات التي تخطوها هذه الدول نحو التقدم التكنولوجي لكنها تبقى خطوات متواضعة؛ لأسباب كثيرة أهمها الضغوط الدولية؛ خاصة الدول العظمى التي تحددت مصالحها بحسب الاستقرار السياسي والعسكري في هذه الدول، والاستقرار هنا لا نعني منه الجانب الإيجابي العائد على دول الشرق الأوسط، لكن على الدول العظمى؛ كأمريكا وروسيا وغيرهم. بالإضافة إلى النظم الحاكمة.

من مصلحة هذه الدول أن لا يتطور الشرق الأوسط، لأن أي تطور سيهدد مصالحهم، وبالتالي اقتصادهم المعتمد على طرق الاستعمار الحديثة¹² في المنطقة.

لكن رغم ذلك لو سألت أي مطلع على الوضع في الشرق الأوسط، وعن الدول التي يمكن اعتبارها متطورة مقارنة بالدول الأخرى، أو تلعب دوراً محورياً في العلاقات الدولية؛ ستجد الحديث يدور في فلك إيران وإسرائيل ومصر، فهذه الدول لها ثقلها الإقليمي حتى في حسابات الدول العظمى، لذا نجد الآن مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات على إيران، حتى تتنازل عن برنامجها النووي، لاحظ أننا قلنا البرنامج النووي، هذا يعني أن إيران وصلت إلى مرحلة قادرة فيها على تخصيب اليورانيوم، واليورانيوم المخصب يكون جاهزاً لاستخدامه أما في أغراض سلمية، أو في صناعة رؤوس نووية.

عند تصفح تقرير جامعة بنسلفانيا سنجد أن إسرائيل تملك 69 مركزاً بحثياً، وبالتالي تحتل المرتبة الأولى في الشرق الأوسط من حيث مراكز الأبحاث (المرتبة 19 عالمياً)، ويأتي بعدها إيران بـ 64 مركزاً، وثالثاً مصر بـ 39 مركزاً بحثياً.

الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز	الدولة	عدد المراكز
الجزائر	9	إسرائيل	69	عمان	3	تركيا	48
بحرين	13	الأردن	28	فلسطين	36	الإمارات	15
قبرص	6	الكويت	16	قطر	15	اليمن	27
مصر	39	لبنان	28	السعودية	10		
إيران	64	ليبيا	3	سوريا	10		
العراق	32	المغرب	15	تونس	21		

عدد مراكز الأبحاث في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

إن دور مراكز الدراسات في تقدم الدول؛ وبناء استراتيجية للبحث العلمي يتوقف على عوامل عديدة؛ وليس فقط الإمكانيات المالية وغيرها، فعدد مراكز الدراسات الموجودة في بعض الدول يفوق عددها ما يوجد في السعودية رغم الفرق الهائل في الإمكانيات، لذا هناك عوامل أخرى تساعد في بناء تلك الاستراتيجية، أهمها حرية التعبير والنشر، والحريات الأكاديمية، بالإضافة إلى أن بعض الدول تعيش اضطرابات سياسية وحروباً، والنظم الحاكمة ونماذج القرار السياسي كما ذكرنا سابقاً، فالعملية تعتبر معقدة فيما لو خضنا في التفاصيل، لكن بالمجمل، فإن البناء الجيد لاستراتيجية البحث العلمي حتماً سيؤدي إلى التأثير الفعال للبحث العلمي.

لا شك إن وضع مراكز الأبحاث في العالم العربي لا يزال حديث النشأة مقارنة بالدول الغربية المتقدمة، وبالتالي رغم ازدياد عددها في الآونة الأخيرة؛ فهي لا تزال غير فعالة بالشكل الكافي؛ وما يلاحظ هو قلة تفاعلها مع المحيط سواء أكان ذلك مع صناع القرار أم مع عامة المواطنين. ولكي نأخذ لمحة عن نشأة مراكز الأبحاث في العالم العربي، سنجد أن أول مركز أبحاث تم انشاؤه كان سنة 1952 من طرف جامعة الدول العربية في القاهرة، وهو معهد البحوث والدراسات العربية، ثم أنشئ المركز القومي للبحوث سنة 1956، ومركز الأهرام سنة 1968 ومركز دراسات الوحدة العربية سنة 1975.

¹² الاستعمار الحديث مصطلح مستخدم للدلالة على الهيمنة على منطقة ما دون تدخل عسكري مباشر، يتمثل في هيمنة الدول الكبرى على الدول الصغرى اقتصادياً وثقافياً من خلال هيمنتها على المواد الأولية والمواد المصنعة بواسطة الشركات الأجنبية وهيمنتها على التكنولوجيا الحديثة والنظام الاقتصادي العالمي ووسائل الاعلام، ويعرف هذا الاستعمار بالاستعمار المقنع.

وبالنسبة للعالم العربي فإن تأسيس مراكز الفكر اقترن لوقت قريب جداً بالانتماء إلى الحكومات، التي كانت تمويلها وتسيطر عليها؛ وبالتالي على نشاطاتها؛ لكن في الآونة الأخيرة ظهرت مراكز غير حكومية؛ ترتبط بالمجتمع المدني في أكثر الأحوال، وسبب ظهور تلك المراكز كان لازدياد وعي الرأي العام بضرورة تطوير الأبحاث العلمية، لما لها من دور في تطوير المجتمعات.

وبالرغم من انتشار مراكز الفكر اليوم في العالم العربي، فإننا لا تزال خاضعة لعدة اعتبارات:

1. تعاني مراكز الفكر العربية من مشكلة في إيجاد التمويل، وإذا وجد هذا التمويل فإنه يحد من استقلاليتها؛ خاصة إذا كان هذا التمويل حكومياً، وهذا ما يجعلها مقيدة في مجالات البحث والأنشطة.
2. غالباً ما تتميز مراكز الفكر العربية بدفاعها عن أيديولوجية معينة أو عن مذهب فكري أو ديني محدد؛ وهذا يجعل إنتاجها العلمي بعيداً عن الحياد والموضوعية؛ ويقلل الفوائد المرجوة منه.
3. لا تزال مراكز الفكر بعيدة عن مدخلات ومخرجات السياسة العامة، فهي بعيدة عن الجماهير، ولا توصل مطالبهم، ولا تؤثر في البرامج والمشاريع التي تتبناها الحكومات.
4. لا تعد مراكز الفكر قريبة من مراكز صنع القرار؛ وهذا لا يرجع فقط إلى محدودية نشاطها وعدم فعاليتها، بل كذلك إلى بنية وطبيعة الأنظمة العربية وطبيعة الجهاز البيروقراطي في الدول العربية الذي لا يزال مرتبطاً بالشكل التقليدي للبيروقراطية، مما يجعلها أنظمة منغلقة؛ ليس من السهل إيجاد فواعل جديدة تتدخل في عملية صنع القرار. إضافة إلى أن هذه الأنظمة لا تزال تؤمن بأهمية القوة العسكرية في الحفاظ على مكانتها وقوتها، ولا تواكب عالم اليوم؛ الذي يتطلب قوة الفكر الذي يعتمد عليها اليوم الدول الغربية في تحقيق الهيمنة، وتعتمد عليه كذلك الدول النامية الصاعدة كالصين في تحقيق مكانة معتبرة لها على الساحة الدولية.
5. طبيعة المجتمعات العربية التي لا تهتم بمكانة العلم والعلماء¹³؛ وضياع الجماهير العربية في مختلف المشاكل اليومية يجعلها بعيدة نوعاً ما عن الاهتمام بالأعمال المعرفية والتواصل مع مراكز الفكر.

أهم مراكز الأبحاث في العالم العربي

وفقاً لدراسة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ووفق معايير معينة وضعها المركز قد لا تختلف كثيراً عن المعايير التي وضعتها جامعة بنسلفانيا الأمريكية (سيتم شرحها تالياً)، تم تحديد قائمة بأفضل عشرة مراكز فكر عربية؛ وهي كالتالي:

- 1- مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر).
- 2- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (السعودية).
- 3- مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن).
- 4- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت).
- 5- مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (البحرين).
- 6- كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية (الإمارات).

¹³ في أحد مناسبات إعلان قائمة الفائزين بجائزة نوبل، علق الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قائلاً: نحن الأمة التي فاز ستة من علمائنا وباحثينا بجائزة نوبل؛ وكان كل منهم من المهاجرين، كان الرئيس أوباما يشير إلى أن بلده قد نجحت منذ وقت طويل في الاستثمار في المواهب القادمة من البيئات الطاردة للكفاءات، ففي الكثير من البلدان تعرض العلماء والخبراء لنوع من الإهانة المعنوية، فعندما يعود أحد الخبراء إلى بلده؛ يصل منتشياً وهو يحمل الشهادات التي تدل على كفاءته وتفوقه؛ والذي أبقى إلا أن يسخره في خدمة هذا البلد، وفي غضون أيام يجد نفسه أميناً لأحد المخازن أو مدرساً في أحد المناطق النائية، لذا فإنه يقف أمام خيارين؛ إما العودة من حيث أتى؛ وهذا ما يكلفه كثيراً أو أن ينسى أنه من العلماء ويختار ميته المفضلة بهدوء.

7- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (مصر).

8- منتدى الفكر العربي (الأردن).

9- مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان).

10- المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (المغرب).

رغم كل ما ذكر فمراكز الفكر في العالم العربي في تطور ملحوظ؛ ولو أنه ليس بالتطور المرجو، فقد تزايدت المؤتمرات العلمية والأكاديمية التي تبحث في مختلف شؤون الحياة المحلية والإقليمية والدولية في ظل التغيرات الرئيسية الجارية في منطقة الشرق الأوسط، فهناك المئات من مختبرات البحث في العالم العربي يستدل بها من خلال المؤتمرات والندوات التي تعقدتها في مجالات عديدة سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي؛ الاجتماعي؛ أو الإعلامي، الاستراتيجي، الأكاديمي .. إلخ. ودائماً يكون هناك طرق في كيفية تفعيل آليات ووسائل الاستفادة من هذه المراكز والمؤتمرات؛ وتطويرها لمصلحة تحقيق الفاعلية الأكبر لمؤسسات صنع القرار.

الملتفت للانتباه أنه ورغم العدد الكبير لمراكز الأبحاث في العالم العربي إلا أن قائمة البلدان الـ 25 التي لديها أكبر عدد من مراكز البحث تخلو من اسم أي بلد عربي، بينما (إسرائيل) تحتل المرتبة التاسعة عشر.

معايير تصنيف مراكز الأبحاث وفق الترتيب العالمي

ذكرنا سابقاً أن التقرير السنوي لجامعة بنسلفانيا يضع معايير لتصنيف مراكز الأبحاث، وفيما يلي سرد لهذه المعايير والتي تعتبر أحد أهم المؤشرات العلمية وأكثرها صرامة في هذا الصدد، لأنها مهمة من أجل كل دولة، ولكل بقاع العالم؛ بما فيها منطقة شمال شرق سوريا، وكل مركز يجب أن يطمح ليصنّف في الترتيب العالمي. وفق هذا التقرير (لعام 2018) فقد احتلّ معهد بروكينغز (الولايات المتحدة) المرتبة الأولى على الصعيد العالمي كأحسن مركز أبحاث لهذه السنة، تبعه في المرتبة الثانية المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI)، أما المرتبة الثالثة فاستحوذتها مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي (الولايات المتحدة). هناك 28 معياراً أساسياً صارماً يُؤخذ بها عند وضع المركز في ترتيب مراكز الفكر العالمية، يخصّص التقرير صفحتين ونصف لتحديد هذه المعايير وهي كالتالي:

1. نوعية قيادة مركز الأبحاث (Think Tank) ومدى التزامها (أي المدير التنفيذي ومجلس الإدارة). ينطوي ذلك على إدارة فعّالة لمهام مركز الأبحاث وبرامجه، وتعبئة الموارد المالية والبشرية اللازمة لإنجاز المهمة؛ ومراقبة جودة واستقلالية وتأثير مركز الأبحاث.

2. جودة فريق المركز وسمعته. يتضمّن هذا المعيار القدرة على حشد جمع حاسم ذو مهارات عالية وباحثين ذو خبرة وإنتاجية ومحلّين تمّ الاعتراف بهم كخبراء ناشئين أو سابقين في مجال أبحاثهم.

3. جودة وسمعة التحاليل المنتجة. يتضمّن هذا المعيار القدرة على إنتاج بحوث عالية الجودة، صارمة، ذات سياسات موجهة، ذات قابلية للوصول إلى صنّاع القرار، والإعلام والجمهور.

4. القدرة على توظيف وإبقاء نخبة الباحثين والمحلّين.

5. الأداء والسمعة الأكاديمية. ينطوي ذلك على الصرامة الأكاديمية المرتبطة بالأبحاث المنجزة، ويشتمل ذلك على الاعتماد الرسمي لباحثي المركز ومحلّيه، عدد ونمط المنشورات العلمية المنتجة كالكتب، المجلّات وأوراق المؤتمرات، عدد العروض

والمداخلات التي قدمها باحثو المركز في الاجتماعات العلمية وغيرها من اللقاءات المهنية الأخرى، عدد ونمط الإستشهادات بأبحاث باحثي المركز في المنشورات العلمية المنتجة وبقية الباحثين.

6. جودة، وعدد وغنى منشوراته.
7. أثرُ بحوث المركز وبرامجه على صنّاع القرار وغيرهم من الفواعل السياسية. التوصيات السياسية التي تمّ أخذها بعين الاعتبار أو تبنيها فعلاً من طرف صنّاع القرار، المجتمع المدني أو جهات فاعلة أخرى في مجال السياسات.
8. السمعة الحسنة مع صنّاع القرار (التعرّف على الاسم المرتبط بقضايا أو برامج محدّدة داخل دوائر صنع القرار، عدد البيانات الموجزة والتعينات الرسمية، عدد المُلخّصات السياسية والتقارير الحكومية (White Papers)، الشهادات التشريعية المُسلمة).
9. الالتزام الواضح بإنتاج بحوث وتحليلات مُستقلّة. ينطوي هذا المعيار على مواصفات وسياسات خاصة بإنتاج بحوث وتحليلات صارمة قائمة على البرهان والتي يتمّ نشرها ورصدها من قبل مُنظمة أو فريق البحث أو من طرف باحثين منفردين أيضاً. ينطوي ذلك على كشف المصلحة المتضاربة (مادياً، مؤسّساتياً وشخصياً) والالتزام بعدم الانحياز ومعايير مهنية معمول بها في البحوث الاجتماعية.
10. أن يحظى المركز بالقدرة على الوصول إلى مؤسّسات أساسية. يتضمّن ذلك القدرة على بلوغ الجماهير والأشخاص الأساسيين والتواصل معهم، على غرار المسؤولين الحكوميين الرسميين (المُنتخبون والمُعَيّنون)، المجتمع المدني، الإعلام التقليدي والجديد والمؤسّسات الأكاديمية.
11. القدرة على إقناع الفواعل الأساسية التي ترسم السياسات وتطوير شبكة فعّالة وشركات مع مراكز الأبحاث الأخرى والجهات السياسية الفاعلة.
12. الناتج الإجمالي للمنظمة أي للمركز (المقترحات السياسية، الزيارات على شبكة الإنترنت، التعليمات، المنشورات، المقابلات، المؤتمرات، الموظفين المرشحين لمناصب رسمية).
13. استخدام الأبحاث، المقترحات السياسية وغيرها من المنتجات. الاستخدام الفعّال للمُلخّصات السياسية، والتقارير، والتوصيات السياسية وغيرها من المنتجات من طرف صنّاع القرار ومجتمع السياسات وعدد الموظفين الحاليين والسابقين الذين يُؤدّون أدواراً استشارية لصنّاع القرار، اللجان الاستشارية وما إلى ذلك، الجوائز الممنوحة للباحثين لإنجازاتهم العلمية أو لخدماتهم العامة.
14. إفادة معلومات المنظمة (المركز) في المشاركات الجماهيرية، العمل الاستشاري، العمل المجتمعي-الدعوي (المطالبة بحقوق ما مثلاً)، إعداد تشريعات قانونية أو شهادات، إعداد أوراق أكاديمية أو عروض، إجراء بحوث أو في مجال التدريس أيضاً.
15. القدرة على استخدام -الوسائل- الإلكترونية، الطباعة، وسائل الإعلام الجديدة للتواصل مع البحوث وبلوغ الجماهير الأساسية.
16. السمعة الإعلامية (حجم الظهور الإعلامي، المقابلات، الإستشهادات بإنتاج المركز).
17. القدرة على استخدام الإنترنت بما فيها أدوات التواصل الاجتماعي، للمشاركة مع صنّاع القرار، الصحفيين والجمهور.

18. وجود الموقع الإلكتروني والحضور الرقمي. الجودة، سهولة المنال، الصيانة الفعّالة لشبكة إنترنت المؤسسة المتواجدة، فضلاً عن جودة ومستوى الارتباط والحركة الرقمية (الجودة، سهولة الوصول، الدخول وتصفح الموقع الإلكتروني، عدد زوّار الموقع الإلكتروني، مشاهدات الصفحة، الوقت الذي يقضى على الصفحة، الإعجابات المسجلة بمنشورات الصفحة ومتابعيها أيضاً).
19. مستوى، تنوّع واستقرار التمويل. يتضمّن قدرة المنظمة على حشد الموارد التمويلية الضرورية لدعم استمرارية مركز الأبحاث عبر الزمن (الهبّات الوقفية، رسوم العضوية، التبرّعات السنوية، العقود الحكومية والخاصة، الدخل الخاص المكتسب).
20. الإدارة الفعّالة وتخصيص الموارد المالية والبشرية، قدرة مركز الأبحاث على إدارة أمواله وطاقمه بشكلٍ فعّال بحيث يُنتج مخرجات ذات جودة عالية تُحقّق أقصى أثر ممكن.
21. قدرة المنظمة على الوفاء الفعّال بشروط الهدايا، المنح والعقود من الحكومة (أو الحكومات)، الأفراد، الشركات والمؤسسات المؤقّرة للدعم المالي للمركز (الإشراف المالي).
22. قدرة المنظمة على إنتاج معرفة جديدة، ابتكار مقترحاتٍ سياسيةٍ أو أفكارٍ بديلةٍ عن سياسات ما.
23. القدرة على جسر الفجوة بين المجتمعات الأكاديمية وصنّاع القرار.
24. القدرة على جسر الفجوة بين صنّاع القرار والجمهور.
25. القدرة على تضمين أصواتٍ جديدةٍ في عمليّة صنع القرار.
26. القدرة على التنظيم والتقيّد بالعمل داخل قضايا وشبكات السياسة.
27. النجاح في تحدّي المعرفة (الحكمة) التقليدية لصنّاع القرار وتوليد الأفكار والبرامج السياسية المُبتكرة.
28. التأثير على المجتمع. يستلزم ذلك وجود علاقات مباشرة بين جهود المنظمة في مجال محدّد لإحداث تغيير إيجابي في قيم المجتمع على غرار إحداث تغيير كبير في جودة الحياة داخل البلد المعنيّ (تمسّ كمّيّات السلع والخدمات المُتاحة للمواطنين، حالة الصحة البدنية والنفسية والذهنية، الجودة النوعية للبيئة، جودة الحقوق السياسية، القدرة على الوصول إلى المؤسسات).

مراكز الدراسات في إقليم كردستان

تنقسم مراكز الدراسات في إقليم كردستان إلى ثلاثة أنواع؛ فمنها الحكومية، وغير الحكومية (تابعة لمنظمات المجتمع المدني)، ومراكز حزبية تابعة للأحزاب السياسية. في عام 2003 وخاصة بعد سقوط نظام صدام حسين، شهد الإقليم نمواً واتساعاً في دور وعدد مراكز الدراسات، ولوحظ وجود أنشطة ومؤتمرات ودراسات وإصدارات خرجت من هذه المراكز، مما ساهمت هذه الأنشطة في إحداث حراكٍ سياسي وثقافي إيجابي. إن تأسيس المؤسسات البحثية في إقليم كردستان يتم من خلال قانون المنظمات غير الحكومية؛ قانون رقم (1) لسنة 2011 قانون المنظمات غير الحكومية في إقليم كردستان. العراق، ومجموعة من القوانين الأخرى، لكن ما يلاحظ على هذا التنظيم القانوني هو أنه عاجز وقاصر عن إدراك معنى ودور مراكز الأبحاث كما هو معمول به في العالم المتقدم.

هناك عدد قليل من مراكز الأبحاث والفكر في إقليم كردستان، لكن تأثيرها ضعيف سواءً من ناحية التأثير على أصحاب القرار، أم من ناحية تقديم أفكار وآراء جديدة، واقتراح سياسات بديلة، ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها:

- 1- البيئة السياسية: المناخ السياسي في إقليم كردستان غير مواتٍ للعملية البحثية، بسبب غياب الحريات الحقيقية والافتقار إلى الشفافية في التعامل مع حرية تداول المعلومات، واحتكار السلطة التي تجعل النظام السياسي نظام سلطوي وشخصاني، بما يكفي لتهميش أي دور استشاري أو ترشيدي لمراكز الدراسات أو الفكر في عملية رسم السياسة وصنعها، فصانع القرار في إقليم كردستان ينظر إلى نفسه؛ بأنه فوق المشورة أو اللجوء إلى الاستشارة، وإن وجد رأي أو توصية من المراكز البحثية، فإن صانع القرار لا يهتم بتوصياتها؛ ولا يستمع للرأي، وصحيح أن هناك مراكز للدراسات في هيكلية الأجهزة التشريعية والتنفيذية، لكن كل الأحداث التي تجري في إقليم كردستان لا دور لهذه المراكز في تقديمها للمشورة.
- 2- التمويل: ثمة ضعف في الانفاق الحكومي وكذلك من القطاع الخاص؛ على الاستثمار في مجال التعليم والبحث العلمي، حيث يُنظر إلى الاستثمار في مراكز الدراسات والأبحاث على أنه استثمار هامشي ونشاط ترفي يجري انفاق الأموال عليه من أجل الواجهة الإقليمية والدولية؛ وليس من أجل إنجازات حقيقية.
- 3- تبعية أغلب مراكز الأبحاث للحكومات والأحزاب السياسية؛ وخضوعها لتعليمات وزارة التعليم العالي، وهناك ضعف حقيقي للقدرات والامكانيات للكوادر البحثية؛ وغياب آليات العمل الجماعي في المراكز البحثية، فعلى سبيل المثال هناك احصائية تقول أن عدد الباحثين في الدول العربية مجتمعة عام 2007 لم يتجاوز عدد الباحثين في دولة أوروبية واحدة هي فرنسا.

خلاصة القول؛ إن مراكز الأبحاث والدراسات في إقليم كردستان تحتاج إلى المزيد من الدعم على كافة الصعد، حتى تكون قادرة على التأثير، فنتيجة للأسباب السابقة تكون الأبحاث مقيدة، وغير مستقلة، وبالتالي لن تكون الأبحاث والدراسات بالمستوى المطلوب.

مراكز الدراسات في شمال شرق سوريا

إن التسلسل السابق في شرح تطور مراكز الدراسات؛ وأدوارها، والمعايير التي تصنف على أساسها لتحتمل المراتب العالمية؛ يؤدي بنا إلى التساؤل التالي: إذا كانت الدول العربية التي حصلت على استقلالها منذ عشرات العقود لا زالت ضعيفة من ناحية انشاء المراكز وتفعيلها، مروراً بإقليم كردستان؛ فكيف سيكون الوضع بالنسبة لإدارة ناشئة في شمال شرق سوريا، في ظل الحرب المستمرة منذ أكثر من ثمانية سنوات - بغض النظر عن النظم السياسية المتبعة - إن أي خطوة تخطوها إدارة شمال شرق سوريا في سبيل انشاء مراكز للأبحاث والدراسات ستكون مميزة مقارنة مع الوضع الحالي، لكن هذا لا يعني أبداً أن يُمجد ما تم انشاؤه، فالمعايير التي يتم من خلالها تصنيف مراكز الدراسات صارمة، ولا مجال أمامها للمجاملة، لذا يمكننا اعتبار خطوة إقامة مراكز في شمال شرق سوريا هي خطوة هامة ومميزة في هذه المرحلة التي تواجه صعوبات وتحديات على مختلف المجالات والصعد، إلا أنه ثمة مأخذ ونواقص لا بد أن تقع في مراكز مازالت في بدايات نشأتها وضمن منطقة تقتقر إلى إمكانيات علمية ومالية كبيرة. استطاعت إدارة شمال شرق سوريا؛ بإمكانياتها المتواضعة؛ التنبه إلى أهمية مراكز الفكر، لذا أنشأت العديد من المراكز منها:

1- مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية: ويرمز له بـ NRLS تأسس في مدينة قامشلو بتاريخ 12 كانون الأول عام 2012، وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية، تم تأسيسه بناءً على ضرورة تاريخية واستراتيجية معاصرة، يعطي المركز الأولوية في أبحاثه للمجالات السياسية؛ والعسكرية؛ والأمنية؛ والاجتماعية؛ والتاريخية؛ والاقتصادية، وقد استطاع المركز في إنجاز بعض الأعمال، منها: العملية الإحصائية (إحصاء عام 2014، وإحصاء عام 2016)؛ بالإضافة إلى وضع مسودة العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية، ورسم خارطة روج آفا - شمال سوريا؛ ووضع أسس التقسيمات الإدارية لروج آفا - شمال سوريا، بالإضافة إلى عقد منتديات دولية، وندوات؛ وجلسات حوارية حول الأحداث الجارية في روج آفا - شمال سوريا.

2- مركز الفرات للدراسات: هو مركز بحثي مستقل، تأسس في ربيع 2018، يتخذ من الموضوعات المتعلقة بالشرق الأوسط وسوريا عامة ومنطقة شمال وشرق سوريا خاصة، توجّها أساساً له، ويُعنى بتفعيل الفضاءات المعرفية، والسعي إلى تأسيس بنية يمكن التعويل عليها من الناحية البحثية.

يهدف المركز إلى نشر الوعي الفكري في المجتمع، والتركيز على نشر قيم الديمقراطية والتحرر الفكري، وتعميم قيم الحوار.

استطاع المركز ممارسة الكثير من الأنشطة؛ كعقد الندوات وإجراء الاستبيانات؛ ونشر الدراسات والأبحاث؛ وإصدار المطبوعات، بهدف المساهمة والتأثير على صناع القرار في المنطقة.

3- المركز السوري للدراسات والحوار: هو مؤسسة مستقلة غير ربحية من مؤسسات المجتمع المدني، تأسس في أواخر العام 2018؛ مقره مدينة منبج، يعمل في الحقل السياسي والاجتماعي والفكري، يبني أولوياته على الموضوعات المتعلقة بالشأن السوري، والشرق أوسطي عموماً، وينطلق من هذه الأولويات في مدّ جسور التواصل والحوار بين أركان المجتمع السوري بمختلف مكوناته، وإيصال صوته للمحيط الخارجي القريب والبعيد، ودعم هذه التوجّهات عبر دراسات تأصيلية محكمة توسّع الفضاءات المعرفية المجتمعية، وتسعى إلى إنشاء بنية بحثية متينة تضبط حالة التشرذم والتواضع في المجال البحثي، ولا سيما الأكاديمي منه. يدعو المركز إلى تفعيل آلية الحوار الفاعل، ودعمه بأرضية صلبة من الدراسات والأبحاث؛ بحيث يخلق ذلك أجواء إيجابية للتقارب والاندماج.

استطاع المركز عقد ندوات ومحاضرات وحوارات حول الكثير من القضايا السياسية والدينية والاقتصادية والتربوية والإعلامية.. إلخ، بالإضافة إلى العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بسياسة المركز.

رغم الانجازات المحدودة لهذه المراكز، لكن هل يمكن تصنيفها أنها وصلت إلى مرحلة التصنيف العالمي؟ إن ذلك مستبعد حالياً، لأن المعايير التي تضع المراكز في الترتيب العالمي واضحة كما ذكرنا، بالإضافة إلى تأثير الأوضاع السياسية والعسكرية على هذه المراكز، كما أنها جديدة النشأة، وتحتاج إلى الكثير من الدعم والنضج حتى تصل إلى المستوى المطلوب، أيضاً ليس معروفاً حتى الآن مدى تأثير هذه المراكز على توجيه السياسة العامة للمنطقة، لذا فهذا مرهون للمستقبل القريب، وكذلك بمدى إدراك صناع القرار في شمال شرق سوريا لأهمية مراكز الأبحاث في توجيه وترشيد السياسات.

الخاتمة

إن عملية صنع السياسة عملية معقدة ومتشابكة؛ خاصة في النظم الديمقراطية، وتسهم فيها عناصر وعوامل مختلفة؛ تمر بمراحل وإجراءات كثيرة، على العكس من النظم الدكتاتورية، والتي تُختصر بشخص واحد يصدر القرار، ومراكز الفكر باتت عاملاً أساسياً في التأثير على توجيه السياسة؛ فيما لو أُعتمد النموذج العلمي لاتخاذ القرارات، فإذا تم الاقتناع أن البحث العلمي هو السبيل الوحيد للوصول للمعرفة، وأن المعرفة تؤثر على السلطة، والسلطة توظف المعرفة لتحقيق السيطرة وضمان المصالح، هذا سيؤدي حتماً إلى الإيمان بأن المعرفة هي القوة، وهذا سيقود إلى الاهتمام بمراكز الأبحاث القادرة على إنتاج المعرفة.

قد يكون إدراك أهمية مراكز الأبحاث يعتمد على قضايا ومسائل أخرى مرتبطة بهذا الموضوع؛ مثل البحث عن دور وتأثير الثقافة على صنع السياسة؛ ودور المثقف وعلاقة المعرفة بالسلطة أو الإدارة والسياسة بصورة عامة، كلها أبحاث يمكن البحث عنها للوصول إلى ارتباط وثيق بين صناعات القرار ومراكز الأبحاث.

إن مراكز الدراسات والأبحاث في شمال شرق سوريا تحتاج - ككل المراكز - إلى الدعم والاستقلالية المطلوبة حتى تكون قادرة على إنتاج ما يُؤثر على صناعة القرار، ونظن أن المناخ السياسي العام في المنطقة مواتٍ لإقامة وتفعيل هكذا مراكز، حيث عدم الاستئثار بالسلطة؛ وعدم وجود أسس حزبية صارمة؛ واللامركزية هي من أهم عوامل انتعاش مراكز الأبحاث والدراسات.

المراجع

المراجع العربية

- دور مراكز التفكير ومراكز الأبحاث (Think Tanks) في صنع السياسة الأمريكية:
<https://sudaneseonline.com/board/60/msg/1160396361.html>
- هزار صابر أمين. مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة:
<http://strategy.unblog.fr/2013/04/06/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D9%83%D9%8A%D8%B1-%D9%88-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B5%D9%86>
- زهير هواري. التعريف بمراكز الأبحاث:
<https://www.alaraby.co.uk/society/2017/9/18/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB-1>
- رانجة زكية. دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر Think tanks في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية – جامعة الجزائر 3.
- علي الشهواني. مراكز الأبحاث وأهميتها. مطبوعات جامعية 2004 ، ص 2.
- أدوار مراكز التفكير ومهامها:
<http://ofog.arabthought.org/?p=2563>
- سامي الخزندار. دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسة العام: الدار الجامعية 2009، ص 10.
- خليفة الفهداوي. السياسة العامة – منظور كلي في البنية والتحليل: الأردن، دار المسيرة للنشر 2001، ص 130.
- م.د. توميد رفيق فتاح. مراكز الفكر وتأثيراتها في صنع السياسة العامة في إقليم كردستان (دراسة نقدية). كلية العلوم الإدارة والسياسية، جامعة چه رمو.
- مفهوم ومضمون صنع القرار السياسي، الأنباء: كويتية يومية سياسية شاملة:
<https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/706065/14-12-2016>
- معصوم مرزوق. عملية صنع القرار السياسي:
<https://www.youm7.com/story/2011/12/31/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D9%86%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%89/567261>
- سامي الخزندار – طارق الأسعد، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عمان، العدد 6، 2012.
- أنس حسن حميد: «دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي: الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2015، ص 12، العدد 50، نقلاً عن: مازن إسماعيل الرمضاني: في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي:
<https://www.iasj.net/iasj?func=article&ald=101186>

- د. كاظم البطاط. البناء العلمي وأهمية مراكز الدراسات والبحوث - جامعة كربلاء:

<http://www.fcds.com/mag/issue-2-7.html>

- م.م. حمد جاسم محمد. حرب الغاز على سوريا والسيناريوهات المحتملة:

<http://fcds.com/politics/729>

- للمرة الثانية.. الهند تطلق مركبة فضائية غير مأهولة إلى القمر:

<https://www.france24.com/ar/20190722-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%85%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D9%88%D8%AE-%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%A8%D8%A9-%D8%B4%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D9%86-2>

<https://www.youtube.com/watch?v=ofP7FRrcVTw>

- د. سامان سوراني. إقليم كردستان ودور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي :

<http://www.almothaqaf.com/qadaya2012/82395-2013-12-22-08-56-15>

- عصام زيدان، المراكز البحثية؛ الأهداف الطموحة والحلقات المفقودة:

[http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/1009.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1009.htm)

- مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية:

[/http://www.nrlsrojawa.com](http://www.nrlsrojawa.com)

- مركز الفرات للدراسات:

[/http://firatn.com](http://firatn.com)

- المركز السوري للدراسات والحوار:

<http://sdforum.net/%d8%a7%d8%aa%d8%b5%d9%84-%d8%a8%d9%86%d8%a7>

المراجع الأجنبية

- Howard Wiarda, opcit, p79
- James McGann, opcit, p69
- 2018 Global Go To Think Tank Index Report - James G. McGann University of Pennsylvania.